

Distr.: General
2 June 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون
البندان ٣٦ و ١٦٠ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

بمناسبة احتفالنا بالذكرى السنوية الثالثة لانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، أود أن أوجه انتباهكم إلى استمرار امتناع الحكومة اللبنانية عن الامتثال لالتزاماتها الدولية بالقضاء على الإرهاب الذي ينطلق من أراضيها ولا سيما وضع حد للانتهاكات الجارية للخط الأزرق من قبل منظمة حزب الله الإرهابية.

وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، استكملت إسرائيل انسحاب قواتها من جنوب لبنان مما يشكل امتثالا كاملا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). ويوافق الأسبوع الماضي الذكرى السنوية الثالثة لانسحاب، والذي أكدته، ضمن آخرين الأمين العام (انظر S/2000/590 و Corr.1) ومجلس الأمن في قراريه ١٣١٠ (٢٠٠٠) و ١٣٣٧ (٢٠٠١)، وكذلك رئيس مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/21).

وعلى الرغم من امتثال إسرائيل الكامل والمؤكد للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، فإن الحكومتين اللبنانية والسورية تواصلان رفض الوفاء بالتزاماتهما بموجب قواعد القانون الدولي وأحكام القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ٤٢٦ (١٩٧٨)، و ١٣١٠ (٢٠٠٠)، و ١٣٣٧ (٢٠٠١)، والذي يدعو إلى استعادة السلام والأمن الدوليين وعودة السلطة الفعالة للحكومة اللبنانية وتواجدها في الجنوب. وفي وقت الانسحاب الإسرائيلي، أعلنت الحكومة اللبنانية أنها ستحترم الخط الأزرق كما حددته الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام

(S/2001/66) المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ وبيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2000/21) المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، اتخذت لبنان موقفا عكس موقفها السابق، وادعت الحق في استخدام القوة ضد القوات الإسرائيلية في المنطقة. وفي ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، أكد الأمين العام مجددا أن أي هجوم يقع عبر الخط الأزرق، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا، يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة، وكذلك لمبادئ القانون الدولي المستقرة.

وعلاوة على ذلك، أجلت حكومة لبنان نشر قوات الأمن في منطقة جنوب لبنان، وامتنعت بالتالي عن استعادة السلطة اللبنانية الفعالة، مما يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ٤٢٦ (١٩٧٨)، و ١٣١٠ (٢٠٠٠)، و ١٣٣٧ (٢٠٠١)، و ١٣٦٥ (٢٠٠١)، و ١٣٩١ (٢٠٠٢). ويشير امتناع لبنان عن اتخاذ تدابير لكفالة بيئة هادئة في جنوب لبنان إلى استمرار تجاهل سلامة الخط الأزرق.

وانتهكت حكومة لبنان أيضا قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) والمبادئ الراسخة للقانون الدولي، والتي تدعو بوضوح جميع الدول إلى الامتناع عن تقديم أي دعم أيّا كان فعالا أو سلبيا، إلى جميع الأشخاص أو الكيانات المتورطين في الأعمال الإرهابية، وكفالة عدم استخدام أراضيها كقاعدة للهجمات عبر الحدود.

ويواصل لبنان دعم شن أعمال إرهابية وعدوانية استفزازية انطلاقا من أراضيها، ولا سيما رفض تجميد أصول المنظمات الإرهابية مثل حزب الله، وإيواء إرهابيين معروفين، والسماح للمنظمة ببناء بنية أساسية في الأراضي اللبنانية، بما في ذلك القيام بترسيم ترسانة كاملة من مدافع الهاون، ومنصات إطلاق الصواريخ، والمدافع عديمة الارتداد، والمدافع الميدانية، والقذائف المضادة للدبابات، والقذائف المضادة للطائرات، والأسلحة الصغيرة، والعبوات المتفجرة، وبنادق القناصة.

وتواصل منظمة حزب الله الإرهابية، ذات السجل المتصل من الإرهاب الدولي، استخدام جنوب لبنان كقاعدة انطلاق لشن الأعمال الإرهابية، وعادة بدعم من سوريا وإيران، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ومما يوضح دعم حزب الله لاستراتيجية الإرهاب البيانات الحربية الجارية لقيادة المنظمة، والتي تشمل على إشادة بمفجري القنابل الانتحاريين الفلسطينيين وتعهدهات باستمرار دعم الأنشطة الإرهابية التي تستهدف المدنيين في جميع أنحاء العالم، وبتصدير الإرهاب الانتحاري الموجه إلى البلدان الغربية. ويمثل هذا التجاهل الواضح للقانون الدولي تهديدا جديا للسلام والأمن في المنطقة وعقبة أمام الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب.

ومنذ تأسيسه منذ نحو عقدين، قدم حزب الله وعناصره الناشطة الدعم لأعمال إرهابية عديدة وقاموا بتنفيذ هذه الأعمال، سواء في الشرق الأوسط وخارجه، بما في ذلك قصف مقر القوات متعددة الجنسيات في بيروت في عام ١٩٨٣ والذي راح ضحيته ٢٤٠ من مشاة بحرية الولايات المتحدة و ٥٨ جنديا فرنسيا؛ واختطاف طائرة نفاثة تابعة لشركة TWA في حزيران/يونيه ١٩٨٥، والذي قُتل فيه شخص واحد؛ وقصف السفارة الإسرائيلية في بوينس آيرس في عام ١٩٩٢، والذي أسفر عن مقتل ٣٤ شخصا؛ وقصف المركز الاجتماعي اليهودي AMIA في نفس المدينة في عام ١٩٩٤، والذي قتل فيه ٨٦ شخصا، بمساعدة ودعم إيران حسيما جرى مؤخرا توثيق ذلك وبصورة حاسمة.

وعلاوة على ذلك، يدعم حزب الله بنشاط ويشترك في الأنشطة الإرهابية الفلسطينية، التي ترمي إلى إلحاق الأذى بالمواطنين الإسرائيليين ومنع إتاحة أي فرصة لعملية سياسية قد تؤدي إلى إقرار السلام في المنطقة. وقام مؤخرا جيش الدفاع الإسرائيلي، في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، باعتراض سفينة صيد أسماك في عرض البحر أمام ساحل لبنان وهي تقل عضو معروف بصنع القنابل في حزب الله، وكذلك أدوات وتوجيهات تستخدم في تنفيذ الهجمات الإرهابية وتفجير القنابل الانتحارية. وفي هذا الصدد، تدعو إسرائيل القيادة الفلسطينية، وفقا لالتزامها بتفكيك البنية الأساسية الإرهابية ووضع حد لدعمها للإرهاب، بقطع جميع صلاتها بحزب الله وحظر أنشطته الداعمة للإرهاب الذي تمارسه منظمات فلسطينية إرهابية أخرى.

واستمرت العمليات الإرهابية لحزب الله عبر الخط الأزرق خلال السنتين الماضيتين، على الرغم من انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي اللبنانية. ووقع أكثر من ١٠٠ هجوم عبر الحدود اضطلع بها بصفة رئيسية حزب الله على طول الحدود الشمالية مع إسرائيل منذ الانسحاب الإسرائيلي. وفي الأسابيع الأخيرة، أطلق إرهابيو حزب الله بصورة متكررة نيران بنادقهم الآلية، والقذائف المضادة للدبابات، وقنابل الهاون على أهداف في الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. وأسفرت هذه الانتهاكات الواضحة والعدوانية للخط الأزرق عن وفاة خمسة مدنيين إسرائيليين وثمانية جنود وعدد كبير من المصابين. وقد مارست إسرائيل ضبط النفس إلى حد كبير في مواجهة هذه الاستفزازات الجارية والعنيفة بينما عرض حزب الله عن وعي المجتمعات المدنية للخطر على الجانبين الإسرائيلي واللبناني للخط الأزرق. ومع ذلك، وفي مواجهة التهديد المستمر من جانب حزب الله ورفض لبنان وسوريا الامتثال لالتزاماتهما الدولية، فإن إسرائيل تواصل الاحتفاظ بحقها في الدفاع عن نفسها.

وتتحمل سوريا أيضا، علاوة على حكومة لبنان، مسؤولية مباشرة عن الانتهاكات المنطلقة من الأراضي اللبنانية. فسوريا هي صاحبة السلطة الرئيسية والقوة المحتلة للبنان، وتمارس سيطرة شاملة في أجزاء هامة من الأراضي اللبنانية التي تحتلها. وأدى دعم الحكومة السورية لحزب الله، وسماعها بنقل الأسلحة من إيران إلى حزب الله عبر أراضيها، إلى التعزيز المباشر لقدرة المنظمة على شن هجمات مهلكة ضد إسرائيل.

وقد أكد مجلس الأمن امتثال إسرائيل الكامل للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ويواصل مناشدة حكومة لبنان الوفاء بالتزاماتها بموجب ذلك القرار والقرارات اللاحقة. ونظرا لبذل الجهود لاستئناف عملية السلام، فإنه من المهم للغاية أكثر من أي وقت مضى إقرار حالة الهدوء التي سعى إلى إقرارها القرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وتدعو إسرائيل، في المقام الأول، حكومة لبنان إلى السيطرة الفعالة على كامل الأراضي التي انسحبت منها إسرائيل منذ ثلاث سنوات مضت وأن تشرع في نشر القوات المسلحة اللبنانية لكفالة وقف الاستفزازات الخطيرة التي استمرت عند الخط الأزرق.

وتدعو إسرائيل أيضا حكومتَي سوريا ولبنان إلى الوفاء بالتزامات المطلوبة من جميع الدول بمنع أنشطة العناصر الإرهابية العاملة في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها حتى تتم كفالة استعادة السلام والأمن الدوليين، وتهيئة بيئة مواتية لإجراء مفاوضات سلمية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يوضح للبنان، وكذلك لحكومة سوريا، أنه لن يتسامح إزاء دعمهما المستمر للهجمات غير المشروعة عبر الحدود. وستكفل هذه الإجراءات المطلوبة منذ وقت طويل ضمان الاستقرار على طول الحدود الشمالية وإظهار الالتزام بالسلام والأمن في الشرق الأوسط، من أجل شعوب لبنان وسوريا وإسرائيل، مما يؤدي إلى تسوية سلمية شاملة استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وتعتبر هذه الرسالة متابعة لرسائل سابقة بشأن الحالة الخطيرة في جنوب لبنان والتي تسببت فيها الهجمات غير المشروعة التي يشنها حزب الله عبر الخط الأزرق.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، في إطار البندين ١٦٠ و ٣٦ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دان غيلرمان

الممثل الدائم